

## هبوط الدولار .. وتدفق الاستثمارات

جاء هبوط الدولار لأدنى مستوى له منذ قرار تحرير سعر الصرف قبل 3 اعوام، ليفقد اكثر من 165 قرش منذ مطلع العام الجارى، ليؤكد نجاح اهداف السياسة النقدية التى يتبناها البنك المركزى فى ضبط سوق الصرف، وتحسن سعر الجنيه امام العملة الأمريكية.

ويعد تدفق الاستثمارات الاجنبية فى ادوات الدين الحكومية احد ابرز واهم اسباب تراجع سعر الدولار امام الجنيه، حيث زادت استثمارات الاجانب فى ادوات الدين من اذون الخزانة والسندات بشكل كبير فى الاونة الاخيرة لتتجاوز الـ 30 مليار دولار، وذلك رغم قيام لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى بخفض العائد للمرة الثانية فى اخر اجتماع لها بواقع 1% لتصل إلى 13.25 % للايداع، 14.25% للاقراض.

ولقد استطاع البنك المركزى التعامل مع ملف السياسة النقدية بحرفية بالغة، مما ساهم فى تراجع سعر الدولار امام الجنيه، وزيادة تدفقات النقد الاجنبى، رغم خفض اسعار الفائدة، حيث اتخذ المركزى خطوة خفض فى التوقيت المناسب بعد تراجع معدل التضخم لأدنى مستوى له فى 6 سنوات، ليسجل فى سبتمبر الماضى 2.6% لدى المركزى، وسجل 4.8% لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

ورغم خفض العائد، إلا أن البنوك الكبرى لم تقم بتحريك اسعار الفائدة على الشهادات الادخارية ذات العائد الثابت، لتوفير عائد مميز للمودعين، الامر الذى عزز تمسك العملاء بالجنيه، وربط شهادات ادخارية لاطول فترة بعائد مميز، وهى خطوة جيدة من البنوك استهدفت حماية مصالح المودعين، فى الوقت الذى تتجه فيه لجنة السياسة النقدية لمواصلة خفض العائد، وذلك لحماية مصالح كافة الاطراف المرتبطة بقرار الفائدة، المودعين ومجتمع الاعمال.

ويعد الهدف الأساسى للبنك المركزى هو الحفاظ على استقرار الأسعار، ويسعى المركزى للحفاظ على التضخم عند 9% بزيادة أو نقصان 3% فى الربع الأخير من 2020، ويعتبر التضخم السنوي العام هو الأقل منذ ديسمبر 2012 حينما سجل 4.6%.

ولقد استطاع البنك المركزي الحفاظ على الاحتياطي النقدي وزيادته لمستويات تاريخية غير مسبوقة، حيث ارتفع في سبتمبر بمقدار 145 مليون دولار ليصل إلى 45.117 مليار دولار في نهاية سبتمبر الماضي، وبما يكفي لتغطية الاحتياجات الاستيرادية للبلاد لفترة تصل لنحو 9 أشهر.

وفي رأي أن هناك نجاح كبير لإدارة البنك المركزي ملف السياسة النقدية، وضبط سوق الصرف، وذلك بالتزامن مع العمل على تنمية موارد النقد الاجنبي من الاحتياطي النقدي، وكذلك العمل على دعم المبادرات التي من شأنها حماية محدودى الدخل عبر توفير سكن مناسب من خلال مبادرة التمويل العقاري والتي تحمل خلالها المركزي ما يقرب من 35 مليار جنيه فرق تكلفة اسعار العائد منذ اطلاق المبادرة في عام 2014، والتي تم من خلالها ضخ ما يقرب من 20 مليار جنيه.

ويسعى البنك المركزي لتطوير اداء القطاع المصرفي ويوجه البنوك دائماً للعمل على تهيئة البنية التكنولوجية، وتقديم كافة الخدمات المصرفية والإلكترونية الجديدة، والمبتكرة لدعم اهداف الشمول المالي.

ومن المتوقع ان تشهد الفترة المقبلة، مرحلة جديدة من الاصلاح الذي لم يتوقف ابداً في الجهاز المصرفي، بعد نجاح البنك المركزي في تحقيق اهداف السياسة النقدية بخطى ثابتة، وبالفعل قد بدأ المركزي التحرك في كافة الجهات سواء على مستوى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة او التكنولوجيا المالية، وفي المرحلة المقبلة ستساهم سياسات المركزي في دعم الاستثمار الاجنبي المباشر، كما نجح في الحفاظ على جاذبية العملة المحلية لدى استثمارات الاجانب في ادوات الدين.